

خلال لقائه نخبة من الكتاب والاعلاميين بمقر مجلس الوزراء

فياض: لن نعتذرو لن نبرر لأحد دعمنا للمقاومة الشعبية

نعمل على قاعدة: نزرع حيث قلعوا ونبني ونعمر حيث دمروا



د. سلام فياض

المساعدات على حساب الشأن السياسي رغم أنه مرت عليها ولا تزال في أزمتا ولم تبد في أي محطة موقفا سياسيا يتعلق بالحصول على المساعدات رغم وجود مصلحة دولية في احلال السلام في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية من العالم وبحاجة للاستثمار في هذا المشروع.

ومن جهة أخرى أوضح د. فياض أننا نحن من شكر الاتحاد الأوربي والعالم على تقديم المساعدات المالية سياسيا لدولة في احلال السلام في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية من العالم وبحاجة للاستثمار في هذا المشروع.

وقض فياض وضع المواطن الفلسطيني بين الجوع او الركوع كما يريد ويروج البعض وكأنه قانون، قائلا أننا نرفض هذه المفاضلة على قاعدة لا للجوع ولا للركوع

ولكننا واذا وضعنا أمام اختبار من هذا القبيل فلن نخشى الجوع فدعانا عن حقوقنا الوطنية المشروعة.

وقال: ان التمويل يعكس الاهتمام الدولي وان أول تمويل وصل السلطة الوطنية كان من الاتحاد الأوروبي ردا على حجز إسرائيل أموال السلطة الوطنية وفق آلية كان الأوروبيون بدأوا العمل عليها منذ أدم ننتياهو في ولايته الأولى على اجراء من هذا القبيل لمواجهة

احتمال انقطاع التمويل، وتابع: نحن نستفيد من التمويل والاهتمام الدولي في تعزيز الصمود عبر هذه المشاريع والخدمات المطلوبة ولكننا نقول في كل مناسبة أننا نريد أيضا ونطالب بموقف سياسي داعم.

وشد فياض على ان البعد السياسي ملف المساعدات المفترض لا علاقة له عندنا بالشأن السياسي وبالقرار في الكيفية التي تصرف بها المساعدات، وتابع: الاهتمام الأميركي والأوربي بنا سياسيا وينعكس في تحويل مساعدات لا علاقة لها بالملف السياسي الذي لا يحدد الكيفية التي تصرف بها وهي مسألة فنية وتقنية.. نحن نعرف ما نريده والعالم يتعامل معنا بقوة الانجبار من جانب وهو قرار تقني قائم على فحص وثقة بالنظام المالي الفلسطيني ومع ذلك نحن نعمل للتخلص منها والوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

البناء والمفاوضات

وبشان اثر المفاوضات غير المباشرة المتوقع بدؤها بين الجانبين بواسطة أميركية واثر ذلك المحتمل على تنفيذ برنامج بناء الدولة الذي ترى فيه إسرائيل عملا أحاديا قال رئيس الوزراء: من الواضح ان هناك عملية سياسية يجب ان تدار وهذا لا يعني بحال توقف العمل والبناء الذي ينبغي ان يدار بكل ففاءة ممكنة.. هذه عملية تنطوي على تداخل وعلى تكامل وهذا البناء اذا تم بشكل سليم يدعم موقف المفاوضات والحقق في قيام الدولة ويشكل رابعة للجهد السياسي والعمق صحيح.

اعلان الدولة

وقال: ينبغي التمييز اولا بين الاعلان عن قيام الدولة وهو شأن يخص منظمة التحرير وليس مسؤولية السلطة الوطنية، وثيقة الحكومة المعلن عنها عنوانها انهاء الاحتلال وبناء مؤسسات الدولة وقواعدها استعدادا لقيامها لا اعلان دولة كما تروج إسرائيل.

واوضح رئيس الوزراء ان الحديث عن الدولة الفلسطينية أوروبيا بداية كان خافير سولانا هو السياق اليه قبل كوشنير وموراتيوس وهو اضافة الى البيان الأوروبي في ٨ - ١٢ الماضي لم يات من فرأج بل من شعور ان الفلسطينيين يعملون لهذا الموضوع بتصميم وجددية وبحضرون أنفسهم باتجاه انهاء الاحتلال وتحضير الدولة عامين.

وقال: العالم بأسره معنا في ان الاستيطان برتمه غير شرعي وان القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية وهذا هو المهم والباقي يبقى تفاصيل، لافتا أن إسرائيل استغلت الاعلان في تخويف العالم ولكن هذا لم يجد مقدرًا ان اليوم الذي يذهب فيه العالم معنا الى الأمم المتحدة ونحتفل معه بقيام دولتنا قريب اذا وثقنا نحن ان هذا الهدف سيحقق وانا اراه كذلك يتعزز في كل يوم جديد مؤكدا أن المطلوب من ان نعمل ونمتلك زمام المبادرة لهذا الهدف وأردف: العالم معنا من حيث الجوهر ولكنه يريد للعملية السلمية ان تتحرك، وهذا جزء من الواقع الذي يتطلب منا التعامل معه.

ورأى مدة الأربعة أشهر المقترحة للمفاوضات غير المباشرة هي فترة ليست وجيزة ويجب ان تستثمر للعمل لنكون جاهزين ومستعدين لكل الاحتمالات ووضع بديل وجواب لكل هذه التساؤلات يتمثل في هذا الموقع الذي يخلق بابداع واصرار فلسطيني حتى خلف الجدار. ضمن هذه الرؤيا الجامعة والموحدة للشعب الفلسطيني بكل اطيافه السياسية وفئاته وشرائحه حتى نتحقق ان يثبت بطلاننا محذرا رئيس الوزراء ان ختام حديثه من مغيبة الهروب من دائرة الفعل الى التردد والقاتل والمدمر.

وتقليل الاحتياج للمساعدات الخارجية، مقدرًا ان الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١٠ تغطي ٦٥٪ من مجمل النفقات الجارية وتفيض عن فاتورة الرواتب التي تشكل العبء الأكبر على الخزينة، مشددا على أن هدفنا الأساسي خلال المرحلة المقبلة، يبقى الوصول الى مرحلة نتمكن فيها من تغطية احتياجاتنا بالاعتماد على إيراداتنا المحلية.

ولفت رئيس الوزراء، وزير المالية ان الارتفاع المتوقع في قيمة هذه الإيرادات العام الجاري، جاء نتيجة الإصلاحات الادارية وتحسين الأداء في مجال تحصيل الضرائب وترشيد الانفاق والتوقعات باستمرار النمو الاقتصادي، نافيا وجود او نية لفرض اعباء ضريبية أخرى او اتخاذ اجراءات قاسية.

ورأى فياض امكانية حقيقية لرفع إيرادات السلطة الوطنية بنحو الربع في حال رفع الحصار عن القطاع وفتح المعابر، لافتا ان الخطوة في حال تمت لن تضيف اعباء مالية جديدة على الخزينة كون نصفها مخصصا فعليا الآن للأهل في غزة.

وفي استعراض لأبرز ملامح الموازنة توقف رئيس الوزراء ان النفقات الجارية التي قدرت للعام الجاري بـ٣،١٣ مليار دولار، مشيرا الى وجود تحسن في نوعية النفقات في العام الحالي لتشمل ٣ نواحي أساسية اولها زيادة في النفقات الجارية الأخرى مقارنة بنفقات الرواتب والأجور بنسبة ٢٪ من ٤٠٪ الى ٤٢٪ وثانيا تحول باتجاه النفقات الاجتماعية التي سترتفع بنقطين مؤويتين ومن ٣٩٪ العام الماضي الى ٤١٪ وتحول من النفقات الجارية الى التطويرية بفارق ٦ نقاط مئوية حيث قفزت من ١٢٪ الى ١٨٪، وهو فارق وصفه فياض بأنه ملموس وجبير، فيما يتوقع انخفاض النفقات الأخرى سيما وأنه لن يكون هناك مخصصات طوارئ كتلت التي أقرت عام ٢٠٠٩.

وبخصوص الرواتب، توقع رئيس الوزراء ان تزداد فاتورة الأجور هذا العام بنسبة ٦٪ وذلك يشمل علاوة غلاء معيشة والعلاوة الدورية بنسبة ٤٪، لكنه قال في

المقابل انه من المتوقع أن

تنخفض فاتورة الرواتب كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٢٪ عام ٢٠٠٩ الى ٢٠٪ عام ٢٠١٠، يساعد في الوصول الى تحقيق الاستدامة المالية، كما توقع انخفاض النفقات الأخرى للعام الحالي بفعل انخفاض

اضافي كبير في صافي الاقراض بقيمة ٧٥ مليون دولار، وأشار رئيس الوزراء الى ان زيادة مخصصات التعليم الاجتماعي ترتب عليه زيادة في حصة قطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية التي سترتفع من ١٣،٨ من الناتج المحلي الاجمالي الى ١٥،١ منه العام الجاري.

وبخصوص النفقات التطويرية، توقع د. فياض أن يرتفع الإنفاق العام على التنمية في موازنة العام الحالي ليصل الى ٦٦٧ مليون دولار، منها ٣٥٠ مليونًا مخصص لصالح مشاريع التنمية الاجتماعية مقابل ٥٠٣ ملايين دولار في موازنة العام الماضي، وهو ما قال انه يتفق مع استراتيجيةنا القائمة على خلق تنمية من القاعدة الى القمة وبمشاركة مواطنينا في التجمعات السكانية المختلفة.

ورجح رئيس الوزراء ان يشهد العام الحالي استكمال الالف المتبقي من خطة الـ ٢٠٠٠ مشروع التي تبنتها الحكومة ضمن خطة لثلاث سنوات بعد ان احتفلنا الشهر الماضي بانجاز المشروع رقم ١٠٠٠ منها خلال سنتين.

وتوقع رئيس الوراة بهذا الشأن ان ينخفض العجز الجاري في موازنة العام الحالي الى ٢،١ مليار دولار، تشكل نحو ١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٤٥،١ مليار دولار عجز في موازنة العام الماضي، لافتا ان العجز المتوقع العام الحالي هو الأصغر منذ عام ٢٠٠٠ مقارنة مع الناتج المحلي.

واعتبر فياض تقليص العجز المتوقع خطوة كبيرة نحو تحقيق الاستدامة المالية وسط تقديرات ان تغطي إيرادات السلطة الوطنية ٦٥٪ من النفقات مقارنة مع ٥٥٪ كانت عليه العام الماضي.

ولفت رئيس الوزراء الى ان اعداد الموازنة تم بمشاركة سائر الوزارات وخاصة وزارة التخطيط واستنادا الى خططها وبرامجها وفق الخطة الوطنية العامة ولم يقتصر الاعداد على وزارة المالية وهو امر آخر يميز هذا المشروع وشكل اضافة والمساواة نوعيا من حيث الاعداد وفق بعد سياسي وضمن نضج لدفع خطة التنمية والإصلاح وبرنامج الحكومة للمعامين المقبلين قدما بتكوين ومنطلق سياسي وعي بضرورة الربط العضوي بين الاهداف والأدوات والنتائج المتوقعة للتدخل في ظل الادراك ان الاحتلال يشكل المعيق الأكبر وهناك ضرورة لانهائه.

وقال ان اعداد هذه الموازنة يعود الى الاهداف المعلنة عام ٢٠٠٧ للعمل وتنفيذ مشاريع في المناطق المهمشة والمهددة في سائر الأراضي المحتلة عام ٦٧ لتعزيز الصمود والبقاء الى يوم آخر والذي يليه حتى ندر الاحتلال.

وقال الموازنة بهذا المفهوم تشكل خطوة أخرى نحو تعزيز الاعتماد على الذات وتقليل الحاجة للمساعدات الخارجية وابلغ رد باننا نرى المسؤولية بشكل صحيح لا ان نتفاخر بالقدرة على الحصول على أموال ومساعدات من المانحين حتى لا يضع الضمون بين الشعار المرفوع والضمون سيما وان هذه الحكومة تتقد اننا نستطيع الحصول على المساعدات التي يحاول البعض تصويرها على انها ثمن لتنازل سياسي.

لم نقدم موقفا سياسيا لقاء المساعدات

وأوضح فياض استنادا الى تجاربه وواقعه السابقة ان من غير الممكن الحديث عن مساعدات دولية باستثناء تلك الاستثنائية الطارئة بمعزل عن ارتباطها بقدر ما بالسياسة.. لكنه قال ان السلطة الوطنية تميزت – في هذا السياق- انها لم تتعامل بالمطلق مع الاحتياج

كما يدعي البعض. وقال ان الرهان هو الان على عمل الحكومة ووثقتها لتعمل على تشكيل رافعة. واستهجن رئيس الوزراء محاولات البعض تصوير وثيقة الحكومة لانهاء الاحتلال وبناء الدولة وكأنها مشروع يتساق مع برنامج ننتياهو للسلام الاقتصادي الامر الذي ينطوي على تضليل سافر وتزوير للجهد الفلسطيني الخلاق والمبدع.

وحذر فياض من عواقب الركون الى ما وصفه بسياسة اراحة الضمير باللجوء الى تخوين وتكفير الآخر، داعيا الجميع الى الانخراط كل في موقعه وبامكاناته في بناء المجتمع المحلي البسيط مقدما بعض الصور في بلدات نهضت فيها مؤسسات ومشاريع جهد أبنائها الخالص.

الفلسطيني من يحصي الانجازات

وحول امكانية ان تقوم إسرائيل بمهاجمة وتدمير المشاريع التي تبنيها الحكومة وخاصة في مناطق «ب» و«ج» على غرار ما فعلته ابان عملية السور الواقي في الضفة، او في الحرب على القطاع، والضمانات التي بوحتها كي لا تقدم إسرائيل على هذه الخطوة لاحباط أسس وقواعد الدولة العتيقة لدى رئيس الوزراء: ان اعتمادنا اول على من بنى هذه المؤسسات والمشاريع بيده وعرقه هو الانسان الفلسطيني وعلى اصراره على البناء، لافتا ان إسرائيل شنت ولا تزال العدوان تلو الآخر ولكنها لم تستطع ولن تنجح في انهاء الشعب الفلسطيني الذي ينهض في كل مرة ورغم الويلات ليزرع ويبني ويعمر ويرم كل ما دمره الاحتلال، وتابع ما يجري في القدس وسائر الأراضي المحتلة دليل على ما نعتقد في هذا الشأن، وتابع: ابغال إسرائيل في العدوان يسرع بلاشك تدخل العالم للوصول الى حل على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وتابع نحن على هذه الأريضة صامدون نبي ونشكل واقعا جديدا يخلق سياسة جديدة مناضة للاحتلال بدل البكاء من واقع قائم ولن نبرحها والعالم لن يقبل دائما باسرائيل دولة عنصرية وغير ديمقراطية.

القمة العربية
وحول مشاركة رئيس الوزراء في القمة العربية المقبلة في طرابلس الغرب واذا ما كان الجانب الفلسطيني يصدد تقديم ملف اقتصادي للحصول على دعم عربي قال فياض ان السلطة الوطنية قدمت فعلا مشروعا

اقتصاديا يخصها وتم بحثه في الاجتماع التحضيري للقمة، وبشان مشاركته شخصيا قال انه لم يشارك في قمم عربية سابقة، لكنه لا يوجد ما يمنع والأمر متروك للظروف ولكن الأمر الجديهي هو أننا ستكون ممثلين فيها بغض النظر عن من يحضر او من يمثل.

وفي رده على ظاهرة تكرر المشادات من قبل مواطنين ومؤسسات للحكومة او لوزراء لحل مشاكلهم او الاستجابة لحاجات ملحة لديهم وما تتقنه على الأغلب من استجابة فورية والمعنى الذي تحمله الظاهرة في الشارع الوطني، أبدى فياض ذات الاستغراب من الظاهرة ولكنه قال انه في كثير من الاحيان لا يمكن تجاهل هذه المناشدة نظرا لاحاجة الموضوع وان كانت الحكومة لا ترغب في اشاعة ثقافة المنادة – المناشدة- السائدة المترسخة في المجتمع والذهنية الفلسطينية في المجتمع وحتى قبل السلطة وتسعى الى احلال ثقافة المؤسسة والعمل المؤسسي مكانها، داعيا الى الاستفادة منها لتكثيف الجهد لمعالجة وتسريع حل القضايا الملحة.

الانتخابات المحلية

واكد فياض ان الدعوة لاجراء الانتخابات المحلية والتي بدأت لجنة الانتخابات الرئزية مرحلة الاعداد لها عمليا تاخذ جدية لافتة، سيما وان سائر المجالس البلدية والقروية انتهت ولايتها وتقوم لجان معينة بادرة مجالس الحكم المحلي مكانها.

وقال الانتخابات استحقاق قانوني وحق طبيعي للمواطن لا يمكن ولا ينبغي مصادرتها، واكد ان الانتخابات ستكون المشاركة غير مفتوحة أمام الجميع وبمن فيهم حركة حماس او فتح حماس، لكنه قال انه من غير الممكن تعطيلها اذا لم توافق عليها حماس او قررت المقاطعة لأسباب وجيهة.

وقال ان القرار قول بابتهاج وارتياح شعبي لافت وان العمل ضد رغبة الجماهير وبمن فيهم جماهير حماس امر ينطوي على خسارة سياسية للجبهة المعطلة، معتبرا وضع فيتو على الانتخابات، وهو في هذه الحالة غير مبرر وغير مقبول، يعني حرمان ثلث الناخبين الذين بلغوا السن القانوني خلال السنوات الأخيرة من حقهم الطبيعي في اختيار ممثلهم في مجالس خدمية. وانه لا يحق لأي تنظيم او جهة وفي هذه الحالة حماس حرمانهم من حقهم..

وتعهد رئيس الوزراء في هذا السياق بأن تجرى الانتخابات المحلية في ١٧ تموز المقبل بشفاافية ونزاهة تامة على طريق اجراء الانتخابات العامة.

مشروع قانون الموازنة

واستعرض رئيس الوزراء في اللقاء وعلى نحو موسع مشروع قانون موازنة عامة للسلسلة الوطنية للعام المالي الجاري ٢٠١٠، وسط توقعات رجحت انجازها خلال أسبوعين تمهيدا لرفعها للرئيس محمود عباس للمصادقة عليها وفق صلاحياته بغياب المجلس التشريعي.

وقال ان الإيرادات المتوقعة للعام المالي الحالي تظهر ارتفاعا بنحو ٢٠٪ عن العام المالي المنتهي متجاوزة لأول مرة في تاريخ السلطة الوطنية حاجز الملياري دولار، مع

تقلص مهم في العجز الماشر ١،٨٨ مليار دولار، اضافة الى جملة من المؤشرات الايجابية الأخرى في عدة بنود أساسية من موازنة قال رئيس الوزراء انها ترتبط أكثر بالناحية السياسية وبرنامج الحكومة المستند الى انهاء الاحتلال وبناء مؤسسات الدولة المستقلة.

واعترى د. فياض معطيات موازنة ٢٠١٠ المقترحة مؤشرا على المضي بقبات وعزيمة راسخة للاعتماد على الذات

وقال ان الحديث عن الأمر وكأنه بدأ للتو او محاولة التنبؤ بوقوعه سيما وانه قائم في كثير من المناطق لا يجدي وهو اقرب عند الحديث عن انتفاضة شعبية ثالثة الى قراءة اسرائيلية في محاولة لاستشراف الماضي.

وتابع هذا حق مشروع لشعبنا وهو عمل وأسلوب نضال اعطى للنضال الفلسطيني اعترابه على المستويات والصعد محليا ودوليا وحتى في إسرائيل سيما في هذا الابداع النضالي المتجدد بجرأة وشجاعة وصلت حدا يربط فيه الفلسطينيون والمتضامون معهم من العالم ومن إسرائيل أنفسهم الى جذوع أشجار الزيتون لحمايتها من أياب البلدوزرات.

وتابع هذا موضوع لا نعتذر عنه لأحد، ولا نبرر عنه لأحد، لأنه حق مشروع لشعبنا ليس ذلك وحسب بل ندعو اليه كواجب ونقف الى جانبه ومعهم دون أي تردد، وعلينا ان نحافظ على تميز هذا النضال الذي رد للنضال الفلسطيني الاعتبار الذي يستحق، مشددا على ضرورة المحافظة على الطابع السلمي الذي يستقطب الدعم الدولي لنا والتعامل معه في هذا الجانب وفق معيار الجدوى.

وأكد رئيس الوزراء ان توصيف إسرائيل لهذا النضال ولو قفنا منه لا يعيننا لأنها او لا نتقف في توصيفها له وحيدة منعزلة بخلاف العالم اجمع الذي يقف معنا، لافتا ان إسرائيل التي أعزجها هذا التحرك ونجاحه باتت تتعامل بعصبية وتلاحق نشاطء السلام الأجنبي كما لم تفعله من قبل سيما وان التحرك الشعبي على الأرض يسير بتوافق وتوازي مع تحرك على المستوى الدولي اقضى الى البدء في مقاطعة بضائع المستوطنات ومقاطعات باشكال أخرى في اطار التنفيذ لفتوى لاهاي، وتحقيق نجاحات على طريق تحسين المواقف السياسية الدولية.

وأردف: اذا كنا ندعو الى مقاطعة انتاج المستوطنات في الاسواق الدولية فحري بنا اول ان نقاطعها في أسواقنا هذا امر ندعو اليه علناً ونقود حملة لهذا الغرض غير ينسجم مع القانون الذي يعتبر الاستيطان غير شرعي، وهو واجب علينا ولا نعتذر عنه لأحد خاصة في

ظل الازهاق اليومي الذي يمارسه المستوطنون دون حدود على شعبنا، وتابع: نحن نعمل لمصلحة شعبنا وفي سبيلها نقبل التحدي، على قاعدة حيث قلعوا نزع وحيث دمروا نبني، ونعمر.

ورأى فـياض ان

التهامات الاسرائيلية له بالتحريض على خلفية برنامج انهاء الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ينطلق من قلق ومخاوف اسرائيلية لا تخفيها الصحافة العبرية ان تستشعر ان اقامة الدولة الفلسطينية امر مقبل في مدى قريب وتتطلب منذ الان باتخاذ موقف.

ورأى فياض أن الاعلام الاسرائيلي وبناء رده فعله قبل وبعد خطابه في هيرتسليا ينقسم في هذا الشأن الى ثلاث فئات تنظر اولها الى ما تقوم به السلطة الوطنية بهذا الشأن باعجاب ينطوي على شيء من الايجابية، وأخرى تنظر اليها بشيء من الترقب والخوف حتى من لفظ البعض عبارة الدولة الفلسطينية، ما يؤثر الى ان النظام السياسي الإسرائيلي لم يستوعب بعد فكرة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السادة على الأرض التي احتلت عام ٦٧ وبما يشمل الضفة، معيدا فياض خوف هذه الفئة أيضا من الشعور بوجود فجحات فلسطينية على طريق بناء الدولة، اما الفئة الثالثة وحق تحليله فهي تنظر الى الأمر بعدائية سافرة مع شعورها ان اصطفافا دوليا بدأ يتبلور وسيقوم بالضغط الهائل على إسرائيل لانهاء الاحتلال والأذعان والتسليم بقيام هذه الدولة.

وأكد فياض ان ذلك لم يفت في عضدنا ونواصل العمل بل نسعى الى بناء من مؤسسات وقواعد دولتنا ولا نتطلع الى ازعاج احد، ولا نلتفت طبعيا الى من سينزعج.

وحول زيادة الحديث في إسرائيل عن انتفاضة شعبية فلسطينية ثالثة على وشك ان تبدأ قال فياض: هذا التحليل والاستشراف الإسرائيلي أشبه بمحاولة للتبؤ بالماضي، سيما وان المقاومة الشعبية متواصلة منذ سنوات في عشرات المواقع وليست وليدة تحليلات، وتابع ربما يدور الحديث عن انتفاضة وفق القياسات الاسرائيلية وطابع معين لتتلاءم المقياس الاسرائيلية. وقال: الانتفاضة هي بالأساس تعبير فلسطيني اقتحم او بتحضير من القيادة.

ولفت الى محاولات بعض الكتاب والشخصيات للحديث عن المقاومة الشعبية والمجتمع المدني وحتى عن السلطة الوطنية بطريقة تنم عن استهزاء رغم كل ما حققته على الأرض وحذر من قيام البعض بالتفندر مالم ينسجم الفعل مع مقاييس في ذهن أصحابها، داعيا الى جرأة والى تعريف الأمور بما تستحقه.

لا دولة تحت الاحتلال

واوضح ان توصيف دولة تحت الاحتلال استخدم كمصطلح نقدي لوثيقة برنامج الحكومة والتوقع ان العملية السياسية لن تقضي الى نتيجة معتبرا انه من اجتهد في نحت المصطلح وفق تصور شخصي مسبق وانه لذلك حاول القراءة ماين سطور وثيقة لا تحتفل هذا النوع من القراءة كون لأشء فيها موجود بين هذه السطور، مشددا أن الوثيقة تنطلق من الهدف الموحد لشعبنا وهو اقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود ٦٧ وعاصمتها القدس والبدء في تسريع بناء مؤسساتها والاصرار على البناء رغم الاحتلال ومعيقاته والوضع القائم غير الامساعد ذاتيا اصلا، في مسار متوازن مع انهاء الاحتلال.

ولفت أن المقدمة لم تحدد صدفة نوع الدولة وتبرز المنظومة القيمية الفلسطينية التي تقوم عليها التي نريدها استنادا الى وثيقة اعلان الاستقلال وهي قيم محبذة عالميا لعدم لرؤيتنا لدولة التي نسعى لبنائها وتكريسها في مقدم البناء، مؤسساتنا التي يجب ان تقوم، مؤكدا ان دولة فلسطين ستكون كاملة السيادة، وليس دولة تحت الاحتلال او «دولة قنات» مجزوءة أو منقوصة السيادة

رام الله - **الحياة الجيدة** - **نائل موسى** - أكد رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض مجددا، أمس، انه لن يعتذر.. ولن يبرر لأحد دعمه والحكومة الثابت للمقاومة الشعبية التي يخوضها شعبنا للخلاص من الاحتلال، والتي ردت الاعتبار الذي يستحق للنضال الوطني الفلسطيني التحرري حول العالم.

وصف رئيس الوزراء المقاومة الشعبية بأنها ابداع فلسطيني عزز الاحترام لشعبنا حول العالم وحتى في إسرائيل داعيا الى الحفاظ على الطابع السلمي وتقييم المقاومة بمكيال الجدوى وهي تترسخ وتتواصل منذ سنوات في عشرات مناطق الاحتكاك مع الاستيطان والجدار فوق أراضيها.

وأعرب رئيس الوزراء عن ثقته ان ترى الدولة المستقلة النور قريبا وان العالم بأسره سيحتفل معنا بقيامها لافتا ان الحكومة تواصل بناء مؤسساتها وقواعدها وفق برنامج وخطط استراتيجية وبشكل مستقل عن أي تطورات سياسية او ميدانية.. وان قال ان الايمان الوطني بحتمية قيامها سيسرع ميلاد الدولة ورؤيتها النور.

جاءت تأكيدات رئيس الوزراء هذه خلال لقائه نخبة من الكتاب والاعلاميين بمقر مجلس الوزراء، مساء أمس الاول واعتبر فيه تحريض حكومة ننتياهو ضده وعلى الحكومة على خلفية وثيقة انهاء الاحتلال وبناء مؤسسات الدولة ودعم النضال الجماهيري باشكاله مؤشرا على أن الفكر السياسي الإسرائيلي لم يستوعب بعد، مسألة اقامة دولة فلسطين المستقلة على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس.

واتهم فياض إسرائيل باستخدام مصطلح اعلان الدولة بدل بناء مؤسساتها واقامتها «فزاعة» لافتارة خشية ومخاوف العالم من اعلان فلسطيني أحادي عن قيام الدولة التي قال انها ستقوم في قرية باذن الله، وان علينا الساممة جميعا منذ الان في صناعة هذا الحدث، وأخذ زمام المبادرة لجعل العالم هو المتلقي.

واعترى د. فياض الأمم المتحدة في هذا الصدد محطة أساسية لتقرير حدود الدولة وفق خطوط ٤ حزيران

وقيامها في حال أخفقت المفاوضات، وقد

بنفته ان اليوم الذي نتوجه فيه اليها سيكون يوم بشر ستحتفل فيه البشرية باعلان قيام دولتنا.. وأردف العالم سيأتي معنا محتفلا.. هذا لن يكون بعيدا.. ولكن علينا ان نساهم في صناعة هذا الحدث.

مديون أمام محاكمة عسكرية

واعترف فياض خلال اللقاء وفي معرض الرد على اسئلة ومدخلات الكتاب

والصحفيين باحالة مدينين الى القضاء «قلّة» الى القضاء العسكري للظفر في لوائح اتهام صدرت بحقهم في قضايا مساس بقضايا لها طابع عسكري، لافتا ان القانون الاساسي لا ينص في هذا الشأن على ان اختصاص المحاكم العسكرية ينحصر في النظر في قضايا ضد العسكريين دون المدنيين، وفق ما يجري التداول فيه جوازاً دون مراجعة او تدقيق، حيث ينص القانون ان اختصاص المحاكم العسكرية هو في القضايا ذات العلاقة بالشأن العسكري بغض النظر عن المتهم، والقضايا المحالة ذات طابع وشأن عسكري.

وتابع: نحن نسعى للوصول وبأقصى سرعة ممكنة الى

ان يصار البت في هذه القضايا أمام القضاء المدني.. ولا توجد سياسة او توجه لدينا للاحالة الى القضاء العسكري لافتا ان القضايا المحالة قليلة جدا وتنسم بخورة تقتضي المصلحة الوطنية العليا سرعة في البت فيها.

ورأى رئيس الوزراء ان القضاء المدني يعاني من اشكال التردد ويعزف عن البت في القضايا الكبيرة، ومن قضايا «التكليف»، «أخلاء السبيل بكفاله» في قضايا كبيرة ما يعني الافراج عن متهمين خطرين او متورطين في قضايا خطيرة تهدد الامن المجتمعي وهو تردد عزاه فياض الى مؤثرات وتراكمات سابقة يعاني منها القضاء الفلسطيني، والى عدم جاهزية النيابة لتقديم ما يكفي فدعا في هذه القضايا، مشيرا في ذات الوقت الى وجود تحسن ملموس في أداء القضاء قال انه اخذ بالتربسح.

وأشار فياض الى زيادة في المكاتب والقضايا السابقة

ترد الحكومة وبعضها يعود الى تسعينيات القرن الماضي وتتعلق بتظلم وغبن واجحاف ومطالبية باستعادة حقوق، ما اعتبره مؤشرا آخر على تحسن الأداء وتعزز الثقة الشعبية في القضاء في ظل تعزز الأمن والأمان وانهاء مظاهر الفوضى والفلتات وسيادة القانون وملاحقة وكشف الجرائم بمثابرة واصرار لكشف الجناة والعصابات.. وتابع أننا أشجع هذا التوجه وأشعر باسف

واسى ازاء غياب العدل والعدالة في حقبة ما رغم ان

توفير العدالة متاخرا ينطوي على انكار لحق المواطن في

العدالة. وأكد رئيس الوزراء في هذا الصدد الحرص على بناء مؤسسات ذات مصداقية عالية وتحظى بثقة المواطن، لما في ذلك من أهمية للمواطن في الخارج في مرحلة بناء الدولة، ومن اجل ان يؤمن المواطن انه يتعامل مع مؤسسات سلطة ذات مصداقية توفي بديونها وتؤمن العدالة وتسعى للتمييز وملاحقة الخطا وتصويبه ولو تحت الاحتلال واعاقاته وفق ثقافة نعمل على تعزيزها.

ورأى فياض في هذا التوجه واحدة أخرى من علامات التكوين – بحسب تعبيره – والتي نراهن عليها لافتاح

العالم باننا نبني مؤسسات وقواعد راسخة وشفافة

لدولة محترمة وأنا نستحق دولة مستقلة ويجب ان

يساعدنا لتحصل عليها ان لم تكن قامت حتى ٢٠١١. عبر

احداث ضغط دولي هائل على العملية السياسية للوصول

الى انهاء الاحتلال.

تبؤ في الماضي

وحول التحريض الاسرائيلي ضد رئيس الوزراء شخصيا وضد الحكومة على خلفية المشاركة في التمرك الشعبي ضد الاستيطان والجدار والدعوة لمقاطعة بضائع المستوطنات، استهجن فياض اكتشاف إسرائيل الامر والتعليق عليه اليوم رغم مشاركة رئيس الوزراء في هذه الفعاليات ذات الطابع السلمي منذ سنوات لافتا أننا احتفلنا الشهر الماضي بانقضاء ٥ اعوام من النضال المتواصل ضد الاستيطان والجدار في بلعين.